

## القصار لـ«الجمهورية»: لا نقبل أخذ البلد رهينة إقليمية

جريدة الجمهورية

أعلن رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار عن تشكيل لجنة متابعة للقاء البيال مهمتها مقابلة كافة القوى والأحزاب السياسية الى جانب كبار المسؤولين، لوضع الجميع أمام مسؤولياتهم. كما أكد القيام بتحرك مدعم بالوثائق تبيّن بالأرقام الانعكاسات الواقعية للتطورات الحاصلة وللفرص الضائعة. وشدد القصار في حديث الى «الجمهورية» على الاولوية المطلقة لانعقاد طاولة الحوار الاقتصادي والبدء بخطة إنقاذ.

Error



-T | +T

### أخبار ذات صلة

المصارف اللبنانية «تركب المخاطر» الى تركيا  
سلام بحث مع الخولي في تداعيات تدفق اللاجئين على سوق العمل  
«السلسلة» أحييت الى المجلس النيابي..متى تخرج؟  
تحديات إستخراج وتصدير الغاز اللبناني  
الصفدي: 20 مليار ليرة للمتضررين من حوادث طرابلس

### • كيف تقيمون لقاء البيال الاخير "صرخة الهيئات الاقتصادية"، وما النتائج المتوقعة منه؟

- نحن نعتبر مؤتمر البيال للهيئات الاقتصادية "صرخة الغضب التحذيرية لبقى بلد واقتصاد" جرس إنذار لحماية البلد والاقتصاد. ونرجو أن تكون رسالتنا قد وصلت إلى جميع المسؤولين والسياسيين، وأن يتجاوبوا مع الحاجة الملحة لحماية لبنان من نيران البرلمان الهائج من حولنا، بالعودة إلى سياسة النأي بالنفس، والإسراع بتشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن لوقف التدهور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية.

### • ما هي التحركات المقبلة التي تعتزمون القيام بها؟

- سيكون لصرخة البيال تردداتها في الأيام المقبلة، حيث باشرنا تشكيل لجنة متابعة مهمتها مقابلة كافة القوى والأحزاب السياسية الى جانب كبار المسؤولين، لوضع الجميع أمام مسؤولياتهم تجاه حقيقة الأوضاع الاقتصادية بكافة تفاصيلها، بسبب عدم الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي أقرت منهم جميعا في إطار إعلان بعبداء، وما تولد عن ذلك من تشنجات سياسية وانعكاسات أمنية.

## رهينة الحسابات الاقليمية

### • ألا تعتقدون أن اللقاءات في البيال أو الزيارات الى المسؤولين لم تجد نفعاً في الماضي والمطلوب اليوم تحرك من نوع آخر؟

- نحن لا نقبل بأخذ البلد واقتصاده رهينة الحسابات الإقليمية، ونعتبر أنفسنا من أهم أركان هذا الوطن. وعلينا مسؤوليات أساسية لدفع الجميع لتوفير الأجواء المستقرة الكفيلة بعدم الانزلاق إلى النفق، وللمحد من تفاقم التحديات والمخاطر، ولاسيما التأثيرات القاسية التي ينطوي عليها القرار الصادر عن مجلس دول التعاون الخليجي بمنع سفر رعاياها إلى لبنان.

وسنكثف جهودنا للقيام بتحرك شامل وواسع ومدعم بالوثائق التي تبين بالأرقام والحقائق الانعكاسات الواقعية للتطورات الحاصلة وللفرص الضائعة. كما سنضع السلطات اللبنانية أمام مسؤولياتها للتحرك باتجاه الدول الخليجية الشقيقة لتصويب الأمور وتدارك الانعكاسات السلبية.

ولن توقفنا أية إحباطات أو تحديات مهما كانت، ونعتقد أننا لا نزال قادرين على تدارك التراجع الاقتصادي الحاصل والعودة مجدداً إلى المسار السليم من النمو والتقدم في كافة المجالات. وسنستمر بالعمل والاستثمار والتوظيف في القدرات والطاقات المبدعة، وسيبقى إيماننا والتزامنا بالوطن دائماً وقويًا.

### • كيف تصفون الواقع الاقتصادي اليوم؟

- تأثرنا كثيرا بتداعيات الجروح عن سياسة النأي بالنفس بالنسبة للأحداث في سوريا وتردداتها على الأوضاع السياسية والأمنية وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأدى ذلك إلى إقفال عدد من الشركات وتهجير المستثمرين والسياح. وانعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الاستثمار والاستهلاك على حد سواء، وبالتالي على معدل النمو، في الوقت الذي استمر العجز في المالية العامة في التفاقم، كما استمر الدين العام بالنمو ليقدّر بنحو 59.1 مليار دولار بنهاية نيسان 2013، مسجلا زيادة بنسبة 2.4 في المئة عن نهاية عام 2012، وبنسبة 7.3 في المئة عن نهاية نيسان 2012.

وتظهر البيانات الصادرة تباطؤا وإضا في النشاط الاقتصادي خلال الأشهر المنصرمة من عام 2013، وسط تراجع في الاستثمار الخاص وبنسب أقل في الاستهلاك، علما أننا بالكاد حققنا نموا بنسبة 2.5 في المئة في العام الماضي 2012.

وقد تلقى القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به مضاعفات لا يستهان بها، خصوصا وأننا خسرنا نحو 40 ألف سائح محتمل خلال الفصل الأول من عام 2013، بما يمثل تراجعا بنسبة 12.5 في المئة عن عام 2012، بالإضافة إلى تراجع في عدد السياح بنسبة 30 في المئة منذ اندلاع الأحداث في سوريا.

وذلك ناهيك عن التراجع الملموس في حركة تدفق المغتربين اللبنانيين إلى لبنان الذين عادة ما يساهمون إلى حد كبير في إنعاش الحركة الاقتصادية والسياحية خلال فصل الصيف.

كما هناك تراجع في إنفاق المؤسسات التجارية بسبب ضيق السيولة لديها، وفقا لما ينعكس في قيم وعدد الشيكات المتداولة. وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخصوصا الصناعة والزراعة تظهر تراجعات متفاوتة، فيما تراجع عدد وإجمالي قيمة المشروعات الجديدة، وكما ينعكس بتراجع قدره 25 في المئة في قيمة القروض المدعومة للمشروعات الإنتاجية الجديدة خلال الربع الأول من عام 2013.

وخلال الفترة ذاتها انحسر عدد تصاريح البناء بنسبة 7 في المئة، كما تراجعت المساحة المرخصة للبناء بنسبة 22 في المئة، علما أن التراجع الأكبر كان من نصيب محافظة طرابلس بسبب ما تشهده من اضطرابات.

ويحدث ذلك فيما وصلت البطالة إلى معدل مقلق جدا لم نعهده سابقا حتى خلال سنوات الحرب الداخلية. كما تتصاعد أمامنا تحديات أخرى، وأبرزها حاليا أزمة النازحين من الأخوة السوريين مع تجاوز عددهم مليون نازح، وما لذلك من ضغوط إضافية على البنية التحتية، إلى جانب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

### • هل من خطة عملية لاطلاق طاولة حوار اقتصادي؟ وما أبرز المواضيع الواجب طرحها؟

- هذا الموضوع أصبح اليوم أولوية مطلقة، وسنطرق باب جميع الفرقاء السياسيين ونضع أمامهم مطالبنا بالتفصيل. وما نريده بالدرجة الأولى هو الاستقرار السياسي وتحييد الوطن واقتصاده عن التجاذبات للتمكن من معاكسة الاتجاه الانحداري في النشاط الاقتصادي، وإزالة الأسباب التي أدت إلى المقاطعة السياحية العربية المفروضة على لبنان.

ومن المهم في هذه المرحلة الدقيقة أن تشكل الحكومة بأسرع وقت ممكن تفاديا للشلل في عمل المؤسسات العامة، وللبدء من دون تردد بخطة إنقاذ اقتصادي واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي نحتاجها لإحداث صدمة إيجابية تطمئن المستثمرين والسياح وتعيد دورة الحياة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي.

والعناوين الرئيسية لدينا معروفة وسبق لنا أن وضعناها في أوراق عمل وأعلنها للجميع، وتتضمن إعادة إحياء عملية النمو الاقتصادي بتوفير الحوافز والإعفاءات وإلغاء الغرامات على مؤسسات القطاع الخاص، وتفعيل الميزات التفاضلية للبنان في القطاعات التقليدية والناشئة، ووضع خطة متكاملة للحد من الهدر والفساد وترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح الإنفاق الاستثماري، في إطار برنامج زمني للإصلاح الإداري، ومشروعات لتطوير الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية وبالأخص لمعالجة موضوع الكهرباء وتطوير قطاع الاتصالات، إلى جانب تحديث وإقرار القوانين الاقتصادية، وإصلاح الضمان الاجتماعي بما يكفل الحماية الاجتماعية اللائقة.

أما أن نبقى على ما نحن عليه من التراجع والتفاقم في المشكلات الاقتصادية، فمن شأنه أن يضعف عوامل المناعة التي لا يزال الاقتصاد اللبناني يمتاز بها، وربما يؤدي إلى انتكاسة سريعة لن يعود ينفع معها الندم.

### • كيف تقيّم الإصدار الأخير لسندات الليرة. وهل المصارف مستعدة لمواصلة تمويل عجز الدولة المتزايد؟

- اكتتبت المصارف في هذا الإصدار بنسبة مقبولة تقارب نصف المعروض، ولكنها لم تصل إلى مستويات الاكتتاب السابقة حيث كان الطلب يتجاوز العرض بأضعاف المرات.

وفي اعتقادي أن الأمر مرتبط بغياب الإصلاح المالي والإداري، كما يرتبط أيضا بالفائدة المنخفضة والآجال الطويلة. وفي ذلك رسالة واضحة إلى كافة المسؤولين للاستعجال ببدء المخاطر المحيطة وتشكيل حكومة تضطلع بمسؤولياتها تجاه الاستحقاقات التاريخية التي نمر بها.